مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 على المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)
اسم الكاتب: ديمة طليمات
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9483
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 15:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 35 -4-2019: 18-48

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

المجلد 35- 4- 2019: 18-48

دراسة أثر تطبيق معيارالتقارير المالية الدولي رقم 9 على المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

(دراسة تطبيقية)

ديمة طليمات[1]

1. باحثة في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – قسم المحاسبة
Dima.Tolaimat@sy-ey.com

تاريخ الايداع: 2022/11/30
تاريخ النشر : 2023/3/19

حقوق النشر : جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب**CC BY-NC-SA**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 من خلال إلقاء الضوء على التأثيرات الناجمة عن التحول من معيار المحاسبة الدولية IAS 39 إلى معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9، عن طريق توضيح أوجه الاختلاف وأهم التعديلات بين المعيارين. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 أثر على مجموع الموجودات بالإضافة إلى تأثيره على صافي الأرباح نتيجة مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة مما نجم عنه تغير في حقوق الملكية. كل تلك النتائج التي طرحها المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9تمثل خطوة إيجابية لدراسة سليمة للملاءة الإئتمانية للزبائن حيث ينعكس هذ الأمر إلى تخفيض المخاطر المتعلقة بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية وبالتالي حماية أكبر لأموال المودعين بالنسبة للبنوك. كما أن تطبيق هذا المعيار له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الإئتمانية التي من شانها أن تؤثر على الأرباح ولكنها بلا شك سوف تكون أكثر أماناً للبنوك في مواجهة أي تعثر لاحقاً. كل ذلك يؤدي إلى تعزيز دقة المركز المالي في اطار تأصيل وتعميق أسس ومفاهيم الافصاح والشفافية للبيانات المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: سوق دمشق للأوراق المالي، معيار التقارير المالية الدولي9 IFRS، الخسائر الائتمانية المتوقعة، الأصول المالية، حقوق الملكية.

The impact of implementation of International Financial Reporting Standard IFRS 9 on the financial position and income statement for the listed companies listed on Damascus Securities Market

(Applied Study)

Dimat Talaymat[1]
1. Researcher at the Faculty of Economics - Damascus University - Department of Accounting.
Dima.Tolaimat@sy-ey.com

Received: 30/11/2022
Accepted: 19/3/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Abstract:

This study aimed to explain the importance of implementation of IFRS 9 by highlighting the impacts of transition from IAS 39 to IFRS 9, by clarifying differences and the most significant adjustments between the two standards. The study concluded a series of results, that the implementation of IFRS 9 impacted on total assets as well as on net profits as a result of expected credit loss expenses resulting a change in equity. All of these results presented by IFRS 9 represent a valid positive step of clients' credit solvency, which reflected in reduction of borrowers risks to pay their obligations, and thus greater protection of depositors' funds for banks. The implementation of this standard also has a significant impact on the revaluations of financial instruments at fair value and the calculation of expected credit losses that would affect profits but would undoubtedly be safer for banks in the face of any subsequent defaults. All these enhances the accuracy of the financial position within the basis and concepts of disclosure and transparency of the financial statements of the companies listed on the Damascus Securities Market.

Keywords: Damascus Stock Exchange, International Financial Standard Reports IFRS 9, Expected Credit Losses, Financial Assets, Equity.

المقدمة:

شهد معيار المحاسبة الدولي IAS 39 انتقاد واسع النطاق بسبب صعوبته وتعقيداته المتعددة، ونتيجة لذلك قام رؤساء مجموعة الدول الـ 20 ومجلس الاستقرار المالي عام 2009 بحث مجلس المعايير الدولية على تخفيض تعقيدات معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية والتعاون مع واضعي معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأميركية على تطوير المعايير المحاسبية الموجودة[1]. ونتيجة لذلك واستجابة للأزمة المالية التي شهدها العالم أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي.عام 2014 الصيغة النهائية لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 حيث حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي IAS 39.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 متطلبات جديدة حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتقسيم المعيار إلى ثلاث محاور رئيسية، المحور الأول هو التصنيف والقياس للأدوات المالية، المحور الثاني تناول تدني القيمة للأصول المالية، أما المحور الثالث فتحدث عن محاسبة التحوط والاستبعاد.

تم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي إلزامياً منذ عام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر بالإضافة إلى تطبيقه بأثر رجعي ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. يشكل المعيار الجديد تحدياً كبيراً حيث أن تطبيقه يتطلب التنسيق بين الإدارات المالية ومخاطرالإئتمان وأقسام أخرى، بالإضافة إلى المعوقات المرتبطة بتطبيقه حيث يجب أن تتوافر الإمكانيات لتطوير أجهزة التنبؤ بالأوضاع المالية والاقتصادية والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الشركات والبنوك[2].

مشكلة البحث:

شهد العالم أزمة عالمية عام 2008 بسبب أزمة الرهن العقاري التي بدأت في أميركا، نتيجة لتسابق البنوك على منح الأفراد ذوي الدخل المحدود قروضاً لشراء منازل بضمان نفس العقار، حيث تسبب هذا التوسع في منح القروض إلى عجز في السداد وانهيار في أسعار العقارات[3]. تغير بعدها المشهد الاقتصادي العالمي بشكل كبير وتغيرت معه الكثير من الأنظمة والتشريعات للحد من وقوع مثل تلك الأزمات واستجابة لذلك التغير غيرت لجنة بازل معايير الملاءة المالية للبنوك بالإضافة إلى إصدار الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 عام 2014 ليحل بديلاً عن المعيار المحاسبة الدولي IAS 39 الذي كان يتسم بالتعقيد ونقص الكفاءة. يتطلب المعيار الجديد الاعتراف بخسائر تدني قيمة الأدوات المالية بناء على التوقعات بحدوث تعثّر من جانب المقترض،

[1] ISA, Mohd Yaziz, Adopting of IFRS 9 Improves Reporting, Path Bulletin, Issue No. 39, 2018, P20-25.

[2] الحيط،فراس،شبيطة، محمد فوزي، أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد 17، العدد 03، 2019، ص 8-5.

3 Farkes.Z, Novotny, The Interaction of the IFRS 9 Expected Credit Loss approach with Supervisory Rules and implications for financial stability, Accounting in Europe, Volume 13, Number 2, 2016, P 21-24.

نظراً إلى أن أي تمويل من الممكن أن يتعثر حتى في حال كان التمويل جيداً من الضروري أن يحتسب احتمال التخلّف عن التسديد أو ما يُسمى Probability of Default حتى لو كان 0.5 أو 1 في المئة[4]

أحدث تطبيق هذا المعيار تغييراً كبيراً للشركات عامة والبنوك خاصة، حيث قامت بإحداث تعديلات جوهرية على أنظمتها بما يمكنها من بناء فرضيات لاحتساب احتمال التخلّف في المستقبل وفق المعلومات التاريخية والتوقعات والمتغيرات الاقتصادية المستقبلية. كل تلك التغيرات التي حملها المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 أثرت في حجم الأرباح المحتسبة وطريقة احتساب والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والأصول المالية الأخرى التي تدعم قوة الملاءة المالية للبنوك ضد أي تعثر وهي بلا شك سيكون لها تأثير قوي على نتائج البنوك وهذا يقود لسؤال:

ما هو الأثر الذي حدث في القوائم المالية نتيجة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 ؟

فرضية البحث:

1- وجود أثر لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 على المركز المالي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بسبب التغييرات التي أحدثها في قيمة الموجودات.

2- وجود أثر لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 على المركز المالي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بسبب التغييرات التي أحدثها في قيمة حقوق الملكية.

3- وجود أثر لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9على معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أهداف البحث:

1- قياس أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 على المركز المالي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- قياس أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 على قائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- قياس أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 على معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

[4]أحمد محمد، صلاح،عبد الله حامد، محجوب ،دراسة تحليلية للاثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد التاسع، المجلد الأول، 2017، ص 30-23.

أهمية البحث:

1- شرح المفاهيم النظرية لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والفرق بينه وبين المعيار المحاسبي الدولي IAS 39.

2- بيان الأثر الذي حدث في القوائم المالية نتيجة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9

مبررات البحث:

يعد معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 موضوع الدراسة من المعايير الهامة نتيجة القواعد الجديدة التي فرضها فيما يتعلق بنموذج خسائر تدني القيمة للقروض والأصول المالية الأخرى، وذلك بعد اخذه بعين الاعتبار الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للديون الجيدة عوضاً عن التأخر بالاعتراف بالخسائر الائتمانية عند حدوثها فقط والتي كانت تمثل المشكلة الأساسية للمعيار القديم[5].

استبدل معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 "الأدوات المالية" نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ليصبح وفق المعيار الجديد نموذجاً شاملاً لآلية الاعتراف وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة. لذا يكمن هدف البحث من معرفة الأثر الذي أحدثه نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبق من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لعام 2019. وقد تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة لعام 2018 المعاد عرضها عند تطبيق المعيار مع البيانات المالية لعام 2019 نتيجة تأجيل تطبيق المعيار الجديد في سورية حتى 1 كانون الثاني 2019 وفقاً لقرار مجلس المحاسبة والتدقيق في جلسته رقم 1 لعام 2018.

حدود البحث:

مكانية: الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية المتمثلة في القطاع (المصرفي – الصناعي – الاتصالات).

زمانية: القوائم المالية للشركات عينة البحث لعام 2018، وذلك عن طريق مقارنة الأرقام قبل تطبيق المعيارالدولي للتقارير المالية IFRS 9 مع الأرقام بعد تطبيق المعيار، حيث أعيد عرض بيان المركز المالي لعام 2018 ضمن البيانات المالية لعام 2019.

[5] Hassouba, Karim Mansour Ali, The impact of the credit expected loss model under IFRS 9 on loan loss recognition timeliness: early evidence from the Egyptian Banks, faculty of Commerce, Vol.2, No.2, Part 1, July 2021, P 50-70.

منهجية البحث:

منهج استنباطي: لبيان المفاهيم النظرية وتعريف بمعيار التقارير المالية الدولي IFR S 9.

منهج استقرائي: لقياس الأثر الذي أحدثه تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 من خلال المقارنة بين القيم قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، وهذه القيم هي: الموجودات، حقوق الملكية، صافي الربح، الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومقارنة معدلات العائد قبل وبعد تطبيق المعيار.

الدراسات السابقة:

دراسة (بن سعيد، عبد الرحيم، ناديا وآخرون 2021) بعنوان: دراسة مقارنة لمحاسبة الأدوات المالية بين المعيار IFRS 9 والمعيار IAS 39 ومتطلبات التطبيق في الجزائر[6]

هدفت الدراسة إلى تقديم المعالجة المحاسبية للأدوات المالية حسب كل من المعيارين الدوليين IFRS 9 وIAS 39 من جهة والنظام المحاسبي المالي SCF من جهة اخرى وذلك من خلال تسليط الضوء على المستجدات التي جاء بها المعيار IFRS 9 مقارنة بالمعيار القديم سواء فيما يتعلق بتصنيف الأدوات المالية، قياسها، إعادة تصنيفها وأيضاُ خسارة القيمة.

وقد توصلت لنتائج تفيد بان الأصول المالية حسب المعيار الجديد يتم تصنيفها بناء على الأساس التي يتم به قياسها، ويتم تصنيف الأصول إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفاة، أصول مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. حيث يستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الاعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

دراسة (ISA،Mohd، 2018) بعنوان: Adopting of IFRS 9 Improves Reporting[7]

هدفت هذه الورقة البحثية لبيان أثر تبني معيار التقارير الدولي IFRS 9 على القوائم المالية وأهميته في تحسين عملية الإفصاح من خلال المحاور التي يتبناها المعيار في قياس وتصنيف الأدوات المالية، آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة و التحوط. حيث يسمح المعيار باتخاذ خطوات استباقية بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للديون الجيدة التي من المحتمل أن تتعثرفي المستقبل. وقد عرضت الدراسة الانتقادات التي وجهت للمعيار القديم IAS 39 ومدى تعقيده.

وقد توصلت الدراسة إلى أهمية مواكبة التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي عن طريق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 لتتسم القوائم المالية بالصدق والشفافية.

دراسة (Alaadin، Dalia، 2020) بعنوان:

The Impact of Recognition and Measurement of Credit Losses According to the Standard IFRS 9 on Earnings Management in Egyptian Banks A Field Study[8]

---

[6] بن سعيد، أمين، عبد الرحيم، ناديا وآخرون دراسة مقارنة لمحاسبة الأدوات المالية بين المعيار IFRS 9 والمعيار IAS 39 ومتطلبات التطبيق في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 1،2021.

[7] ISA, Mohd Yaziz, Adopting of IFRS 9 Improves Reporting, Path Bulletin, Issue No. 39, 2018.

[8] Dalia Alaadin, The Impact of Recognition and Measurement of Credit Losses According to the Standard IFRS 9 on Earnings Management in Egyptian Banks A Field Study, Master Thesis, 2020

هدفت الدراسة إلى تناول ممارسات إدارة الأرباح في البنوك المصرية التجارية فيما يتعلق بتنفيذ المنهجية الجديدة للخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من من الخسائر المتكبدة فعلاً وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي IAS 39 حيث قامت الباحثة بدراسة مختلف النقاط النظرية ودمجها مع دراسة ميدانية تتضمن البنوك التجارية المصرية.

وقد توصلت الدراسة من خلال الفرضيات التي تم اختبارها إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تتأثر بالمنهجية الجديدة التي تم اعتمادها من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية9IFRS.

الإطار النظري للدراسة:

1. نشأت معايير المحاسبة الدولية:

التطور والنمو المتسارع للتجارة الدولية وتوسع الشركات العابرة للحدود، وزيادة حجم الطلب على السلع والخدمات، استدعى الحاجة لإيجاد معايير محاسبية توحد العمل المحاسبي لجميع الشركات العالمية عند إعداد وتقديم بياناتها المالية بشكل منظم وموحد على مستوى العالم.

أوجدت معايير المحاسبة الدولية بعد انعقاد المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة الذي كان برعاية الاتحاد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، الذي بحث فيه إمكانية توحيد قوانين المحاسبة بين الدول، ليتبعها العديد من المؤتمرات التي سعت لتطوير ورفع كفاءة معايير المحاسبة الدولية[9].

2. مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

يكمن الهدف الرئيسي من المحاسبة إلى تحديد البيانات المالية للمؤسسات المالية وقياس مركزها المالي وتقديمها لمستخدمي البيانات المالية، الأمر الذي يتطلب وجود قواعد محددة يتم من خلالها القياس.

يطلق على هذه القواعد والقوانين اسم المعايير المحاسبية ويتم تمثيلها في جميع المعايير المتعلقة بالمحاسبة، مهما كانت طبيعتها، سواء كانت إلزامية أو اختيارية، وتمثل وتشكل دليلاً ومرجعاً[10].

[9] T.G,Yasas, H.A.P.L, Perera, , The impact of IFRS Adoption on Quality of Accounting Information: Evidence From Sri Lanka, Kelaniya Journal of Management, Vol. 08, Issue 01, 2019,P7-9.

[10] Sharif, Mohamad, Salim, MD & others, Adopting of International Financial Reporting Standard in Bangladesh: Benefits and Challenges, journal of finance and accounting, Issue No. 22-1697-2847, Vol.No.13,2005, P 8-10.

3. معيار التقارير المالية الدولي9 IFRS "الأدوات المالية":

حل معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 بدلاً من معيار المحاسبة الدولي IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018، إلا أن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التزمت بالتعميم الذي أصدرته هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 13بتاريخ 25 شباط 2018 بناءً على قرار مجلس المحاسبة والتدقيق في جلسته رقم 1 لعام 2018 والمتضمن تأجيل تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9. لذا تم تطبيق المعيار في الجمهورية العربية السورية للمرة الأولى ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019 وتم الاعتراف بأثر رجعي لتطبيق المعيار في 1 كانون الثاني 2018 من خلال تعديل الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة.

3.1 الأسباب التي أدت إلى اصدار معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9:

أصبحت الأدوات المالية محل اهتمام الدول المطبقة لمعايير التقارير المالية الدولية نتيجة للتوسع الدولي السريع الذي حدث خلال السنوات الماضية للأدوات المالية والمطالبة بإجازة عمليات إعادة تصنيفها من فئة إلى أخرى، بالإضافة إلى الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي IAS 39 بسبب صعوبته وتعقيداته المتعددة التي صاحبت تطبيقه أعقاب الأزمة العالمية، كل تلك الأمور شكلت ضغط على مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار معيار جديد لتطوير التوجهات والمعالجات المحاسبية المخصصة للأدوات المالية[11]. لذا جاء المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ليقلل من تعقيد فئات التصنيف ومتطلبات القياس، يجعل نموذج التصنيف والقياس متوافقاً مع نموذج واحد لتدني القيمة بالإضافة إلى تحسين قابلية المقارنة وتسهيل قراءة التقارير، من خلال تطرقه لجميع الجوانب المحاسبية الثلاثة المتعلقة بالأدوات المالية: التصنيف والقياس والتدني في القيمة ومحاسبة التحوط[12].

3.2 نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9:

منذ بدأ العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 أصبحت جميع الأدوات المالية بكافة أشكالها وأنواعها تخضع لأحكامه إلا أنه تم استثناء التالي[13]:

- الحصص في المنشآت التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة (IFRS 10, IAS 28, IAS 27)).
- الحقوق والالتزامات بموجب عقد الإيجار التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 16 "عقود الإيجار".
- حقوق التزامات اصحاب العمل بموجب خطط منفعة الموظف المعيار IFRS 19.
- الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن المعيار IFRS 15 الإيراد من عقود العملاء والتي تعد أدوات مالية، إلا إذا حدد المعيار 15 المحاسبة عنها وفق المعيار IFRS 9 ولكن يطبق هذا المعيار للهبوط على تلك الحقوق لغرض إثبات مكاسب وخسائر الهبوط.

[11] شيخي، بلال، ناصر الرجى، منصور، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص 3-6.

[12] Gope, Arjun, Classification and measurement of financial Instruments: IFRS 9, CRT,Vol. 6, Issue No. 1, ISSN 2320- 2880, 2018,P12-22.

[13] IFRS 9, January 2014 and is effective for most companies that report under IFRS since 1 January 2018. Upon becoming effective, it replaced IAS 39.

3.3 أهم التعديلات الناجمة عن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9:

يلخص الجدول التالي أهم التعديلات التي جاء بها المعيار الدولي للتقارير المالية9 IFRS مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي IAS 39:

البيان	أهم التعديلات الناتجة عن المعيار IFRS 9	مقدار التغير
النطاق	لايوجد	–
الإثبات وإلغاء الإعتراف	لايوجد	–
تصنيف وقياس الأدوات المالية	1- الأصول المالية: نموذج جديد للتصنيف والقياس استناداً إلى: - نموذج الأعمال للأداة المالية و - خصائص التدفقات النقدية التعاقدية. 2- الالتزامات المالية: - عرض جديد للإيرادات الشاملة الأخرى لدى المنشأة عند تطبيق خيار القيمة العادلة. - المسائل المحتملة مع التعديل السابق لترتيبات الديون.	متوسط
تدني قيمة الأدوات المالية	لم يعد هناك وجود لنموذج الخسائر المتكبدة، نموذج جديد مستند على الخسائر الائتمانية المتوقعة.	كبير وجذري
محاسبة التحوط	- نموذج جديد يوائم بين المحاسبة التحوطية وأنشطة إدارة المخاطر. - اختيار السياسة المحاسبية للتطبيق إما بموجب نموذج محاسبة التحوط كما في المعيار IAS 39 في مجمله أو فقط المحاسبة لتحوطات القيمة العادلة للمحفظة ككل بموجب المعيار IFRS 9 - مشروع منفصل للمحاسبة عن أنشطة التحوط الكلي.	متوسط

4. الجوانب المحاسبية التي تطرق لها المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9:

4.1 الإثبات والغاء الإعتراف:

4.1.1 إثبات الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان مركز المالي للمنشآت، باستثناء القروض والسلف المقدمة للعملاء وودائع العملاء بالنسبة للبنوك، مبدئيا في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي تصبح فيه المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. بالنسبة للقروض وسلف العملاء فيتم إثباتها عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء، أما ودائع العملاء فيتم الاعتراف بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك[14].

[14] Ntaikou, Despoina,, Vousinas, Georgios & others, The expected impact of IFRS 9 on the Greek Banking System's Financial performance: some theoretical considerations and insights, National Conference of the financial Engineering and Banking Society, Athenas, Greece, 2018, P50.

4.1.2 إلغاء اثبات الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم الغاء الاعتراف بالأدوات المالية من المركز المالي للمنشآت عندما ينجم تعديل جوهري في الشروط والأحكام المتعلقة بالتدفقات النقدية من **4.2.تصنيف وقياس الأدوات المالية**

4.2.1 تصنيف الأصول والالتزمات المالية وفق المعيار الدولي للتقارير المالية

IFR 9: يتم تصنيف الأدوات المالية وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9على أساس شرطين أولها نموذج الأعمال المعتمد من قبل الوحدة الاقتصادية لإدارة أدواتها المالية، أما الشرط الثاني فيرتبط بالشروط التعاقدية للتدفقات النقدية الناجمة عن الأدوات المالية، بالتالي يتم تصنيفها وفق مايلي:[15]

1- الأصول المالية:

- التكلفة المطفأة أو
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو
- القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

2- الالتزامات المالية:

- التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو
- التزامات مالية بالتكلفة المطفاة.

من العرض السابق لآلية تصنيف الأدوات المالية، نجد أنه تم الابقاء وفق المعيار الجديد IFRS 9 على نموذجي التكلفة المطفأة والقيمة العادلة عوضاً عن الفئات الأربع التي كانت موجودة ضمن المعيار الدولي السابق IAS 39، مما أدى إلى التقليص بشكل

[15] Hassouba, Karim Mansour Ali The impact of the credit expected loss model under IFRS 9 on loan loss recognition timeliness: early evidence from the Egyptian Banks, faculty of Commerce, Vol.2, No.2,Part 1, July 2021, P50-77.

جوهري من حالات التعقيد والصعوبات التي كانت ترافق آلية الاعتراف بالأدوات المالية والتي تعد من اكثر الانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي IAS 39

الأدوات المالية ويكون ذلك عندما يتحقق أحد الشروط التالية:

4.2.2 قياس الأصول والالتزمات المالية وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFR 9:

وفق المعيار الجديد يتم قياس كافة الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي لها ضمن المركز المالي للوحدة الاقتصادية بقيمتها العادلة، ويتم تحديد القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها في معاملات السوق. أما بالنسبة للقياس اللاحق فيختلف باختلاف آلية تصنيف الأدوات المالية كالتالي:

1- الأصول المالية:

- الأصول المالية بالتكلفة المطفاة يتم قياسها بالقيمة العادلة بعد خصم علاوة الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيير في قيمتها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر الذي يعد أحد عناصر حقوق الملكية.
- الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيير في قيمتها كأرباح محققة أو خسائر غير محققة ضمن قائمة الدخل[16].

2- الالتزامات المالية:

- الالتزامات المالية يتم قياسها بالقيمة العادلة، حيث يجب الاعتراف بالتغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي الناجم عن التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، أما المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به كربح أو خسارة ضمن قائمة الدخل[17].

4.2.3 مقارنة فئات التصنيف والقياس بين المعيارين IFRS 9 و IAS 39:

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين المعيارين فيما يخص التصنيف، الاعتراف والقياس في الجدول التالي:

IFRS 9	IAS 39	
نماذج التصنيف والقياس	التصنيف	نموذج القياس
التكلفة المطفأة	القروض والذمم المدينة	التكلفة المطفاة
القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL)	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL)	(FVPL)
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)	الاستثمارات المتاحة للبيع (AFS)	(FVOCI)
-	الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ استحقاقها (HTM)	التكلفة المطفأة

[16] Gope, Arjun, Classification and measurement of financial Instruments: IFRS 9, CRT, Vol. 6, Issue No. 1, ISSN 2320- 2880, 2018, P 70-90.

[17] أحمد محمد، صلاح، محجوب، عبد الله حامد، دراسة تحليلية للاثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد التاسع، المجلد الأول،2017، ص 50-70.

4.2.4 إعادة تصنيف الأدوات المالية:

يحق للمنشأة إعادة تصنيف أصولها المالية من فئة إلى أخرى عندما تغير المنشأة نموذج أعمالها المعتمد لإدارة أصولها المالية، وقد أوضح المعيار أن الأسباب التي تدفع الإدارة العليا لتغير نموذج أعمالها يجب أن تكون واضحة وناجمة عن تغيرات داخلية أو خارجية هامة تؤثر بعمليات المنشأة[18]. وقد حدد المعيار أن تغيرات هدف نموذج الأعمال يجب أن تكون نادرة الحدوث لذا عندما تقوم المنشأة بتغير نموذج أعمالها عليها إعادة تصنيف أصولها المالية المتأثرة بهذا التغير دون أن يكون هناك أثر رجعي لهذا التغير على القوائم المالية. أما بالنسبة للالتزامات المالية فلا يحق للمنشأة تغير تصنيفها، بالإضافة إلى الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أيضاً لايجوز للمنشأة تغير تصنيفها بأي حال من الأحوال.ولا يعتبر أي مما يلي تغير في نموذج الأعمال[19]:

– تغير النية المتعلقة بأصول مالية محددة.

اختفاء مؤقت لسوق محدد للأصول المالية.

– نقل او تحويل الأصول بين أجزاء المنشأة التي يكون لها نماذج أعمال مختلفة.

4.2 تدني قيمة الأدوات المالية:

4.3.1– مراحل تدني قيمة الأصل المالي:

تعد المعالجة المحاسبية للاعتراف بخسارة قيمة الأصول المالية من أهم التغيرات التي جاء بها المعيار الدولي IFRS 9، حيث تقوم المنهجية الجديدة على الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة منذ تاريخ الاعتراف الأولي للأصل المالي ضمن القوائم المالية للمنشأة. ولا يتوقف الأمر على الاعتراف بالخسائر الائتمانية فقط عند الاعتراف الأولي للأصل المالي بل يتوجب على المنشاة بكل تاريخ تقرير تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي[20] قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي له، ويتم ذلك طريق وضع سياسة تقيمم بشكل دوري مع الأخذ بعين الاعتبار التغيير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأصول المالية. بناء على ماسبق أوضح المعيار أن الأصل المالي من الممكن أن يتعرض خلال عمره المتوقع إلى ثلاث أنواع من المخاطر الائتمانية، لذا يتم تصنيف مراحل تدني الأصل المالي وفق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي للأصول المالية للمرة الأولى، حيث يتم تسجيل مخصص بناءً على الخسائرالائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. وتشمل المرحلة الأولى أيضاً الأصول المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، حيث يتم تسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني .وتتضمن المرحلة الثانية أيضاً الأصول المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: القروض والذمم المدينة التي ينطبق عليها مفهوم التعثر، حيث يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني[21].

[18] الجغبير، سعد أحمد طاهر، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي على إدراة الأرباح دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق عمان الدولي، رماح للبحوث والدراسات، العدد 55، 2021، ص 33-38.

[19] Alaadin, Dalia, The Impact of Recognition and Measurement of Credit Losses According to the Standard IFRS 9 on Earnings Management in Egyptian Banks A Field Study, Master Thesis, 2020, P42-44.

[20] M.M.A, Shehata, the implications of the accounting evaluation of credit Looses in light of compatibility between IFRS 9 and Basel III decisions on the classification of bank loan portfolio: an applied study on Egyptian commercial banks, Scientific Journal of Accounting studies Suez Canal University, Egypt, Volume1, 2019, P23-27.

[21] Muzyka, Masha, The Impact of ECL's Financial Reporting, Moody's Analytics, 2017, P73-77.

4.3.2 تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية للأصل المالي عن طريق تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، عن طريق مقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأصل المالي في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأصل المالي باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى المنشاة[22].

ونظراً لصعوبة التقييم كل شهر تلجأ أغلب المنشآت إلى تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبناء على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل الى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتوجب إعادة تصنيف الأصل المالي من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية:

1- تحديد حدود لقياس الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأصل المالي مقارنة مع تاريخ نشأتها.

2- استخدام عوامل نوعية لتقييم نتائج التغير في مراحل التصنيف أو اجراء تعديلات بما يعكس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل أفضل.

3- يتضمن معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم.

أما المرحلة الثالثة للأصل المالي يتم الاعتراف بها في نهاية الفترة المالية، حيث إن طريقة تحديد تعثر الأصول المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 39.

تعد المؤشرات التالية من الأمثلة التي تمثل زيادة في المخاطر الائتمانية للعملاء بشكل جوهري:

- تخفيض التصنيف الداخلي والخارجي.
- طلب تمديد المهلة الممنوحة للسداد.
- التغيرات في نتائج أعمال.
- التغيرات السلبية في قطاع الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية والتي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية[23].

4.3.3 الفرضيات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة بعد الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة. حيث إن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة المنشآت القيام باجتهادات جوهرية. إن احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية يجب أن يتم تصميمها بناء على عوامل اقتصادية متغيرة ومرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة الائتمانية.

[22] محمد جاسم، مهند، أركان، عبد الله، استخدام المصارف لأنموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي للشركات وتأثيره على الإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمان المتوقعة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 9: دراسة وصفية تحليلية لعينة من المصارف الخاصة والشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 37، 2022، P35-40.

[23] لباز، الأمين، زرقط، فايزة، دور نموذج الخسائر الائتمان المتوقعة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS 9 في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 11، العدد 4، 2021

إن التقديرات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية يعتمد على تنبؤات الاقتصاد الكلي والعوامل الاقتصادية التي يتم اعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة، وذلك عن طريق قياس الاحتمالات المرجحة وفقاً لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يتم الأخذ بعين الاعتبار أقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي تعتبر معرضة لمخاطر التدني للأصل المالي خلال عمره المتوقع[24].

4.3.4 الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة:

تنجم الخسائر الإئتمانية المتوقعة عن الفرق بين إجمالى التدفقات النقدية التعاقدية من الأصل المالي وبين إجمالى التدفقات النقدية التى يتوقع تحصيلها، لذا عندما يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية تقوم المنشأة بتخفيض مبلغ التدفقات النقدية التي يتوقع تحصيلها من الأصل المالي. يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للأصل المالي عن طريق حاصل ضرب العناصر الرئيسة الثلاث:

1- احتمالية التعثر: احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.

2- التعرض الائتماني عند التعثر: إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير.

3- نسبة الخسارة بافتراض التعثر: نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر[25].

يتم الافصاح عن خسائر التدني في القيمة للأصول المالية بشكل واضح عن الأرباح والخسائر الناجمة عن تعديل اجمالي ومدى عدم التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية.

4.4 محاسبة التحوط:

يعد موضوع الأدوات المالية بصفة عامة ومحاسبة المشتقات المالية بصفة خاصة من المواضيع التي تلقى الاهتمام المتواصل سواء من المهنيين أو من الهيئات المحاسبة الدورية وذلك بسبب زيادة اللجوء لاستخدامها. حيث تلجأ المنشآت لمواجهة المخاطر إلى استخدام المشتقات المالية كوسيلة للتحوط كالعقود الآجلة والخيارات والمقايضات والمستقبليات، وقد رافق هذا النوع من المنتجات إشكالية كيفية المعالجة المحاسبية لها خاصة أنها تتسم بالتنوع والتعقيد. وظهر ذلك عندما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعيار المحاسبي الدولي IAS 39، إلا أنه نظراً لما رافق هذا المعيار من صعوبة وتعقيد حل محله المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، حيث قدم المعيارنهجاً مبسطاً للمحاسبة التحوطية[26].

[24] .G,Yasas, H.A.P.L, Perera, , The impact of IFRS Adoption on Quality of Accounting Information: Evidence From Sri Lanka, Kelaniya Journal of Management, Vol. 08, Issue 01, 2019,P3-11.

[25]M.M.A, Shehata, The implications of the accounting evaluation of credit Looses in light of compatibility between IFRS 9 and Basel III decisions on the classification of bank loan portfolio: an applied study on Egyptian commercial banks, Scientific Journal of Accounting studies Suez Canal University, Egypt, Volume1, 2019, P72-78.

[26] محمد غنام، أحمد، عودة الخالدي، طارق، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2021 ص 25-30.

تعتبر محاسبة التحوط أداة لتحويل المخاطر السوقية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار التي ترغب المنشأة في تجنبها إلى مخاطر تكون المنشاة على استعداد لتحملها. الهدف الرئيسي لنموذج محاسبة التحوط وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 هو تقديم و عرض المعلومات في القوائم المالية وإظهار تأثير أنشطة التحوط على إدارة مخاطر المنشأة التي تستخدم الأدوات المالية وكيفية استخدامها لهذه الأدوات المالية في إدارة مخاطرها.

ويتم توضيح الأنواع الثلاثة للتحوط:

- تحوط القيمة العادلة: التحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المعترف بهما أو التزامات الوحدة الاقتصادية التي ترتبط بمخاطر معينة ولم يتم الاعتراف بها.
- تحوط التدفقات النقدية: التحوط ضد مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام المعترف بهما أو عملية متوقعة ترتبط بمخاطر معينة.
- التحوط لصافي الاستثمار في عملية أجنبية: ويقصد التحوط من فروق الصرف الأجنبية التي تنشأ للمنشأة على استثماراتها الصافية في مؤسسات أجنبية.

5. قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:

أحدثت سوق دمشق للأوراق المالية، بموجب المرسوم التشريعي رقم /55/لعام 2006 ونص المرسوم على أن تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعمل تحت إشرافها، وبحيث يكون المقر الرئيسي للسوق مدينة دمشق وقد تم الافتتاح الرسمي للسوق في 2009/03/10 ومن خلاله يتم تداول:

أ- أسهم الشركات المساهمة السورية القابلة للتداول.

ب- سندات الدين القابلة للتداول والتي تصدرها الشركات المساهمة السورية

ت- أدوات الدين العام القابلة للتداول الصادرة عن حكومة الجمهورية العربية السورية.

ث- الوحدات الاستثمارية السورية الصادرة عن صناديق وشركات الاستثمار.

ج- أي أوراق مالية أخرى سورية أو غير سورية، متعارف عليها على أنها أوراق مالية، ويتم اعتمادها كذلك من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وحالياً يتم تداول أسهم الشركات المساهمة السورية مقسمة الى القطاعات التالية (قطاع البنوك – قطاع التأمين – القطاع الصناعي – القطاع الزراعي – قطاع الخدمات).

5.1 أثر تطبيق معيار التقارير المالي الدولي IFRS 9 على قائمة المركز المالي:

5.1.1 القطاع المصرفي:

يعتبر القطاع المصرفي جزء من الاقتصاد الوطني الهام المخصص لحيازة الأصول المالية للآخرين، واستثمار تلك الأصول المالية كرافعة لخلق المزيد من الثروة، ولأن جوهر القطاع المصرفي هو الثقة. وبدون ذلك، لن يقوم أي من العملاء بإيداع الأموال، ولن يكون قادراً على استخدام تلك الأموال لإعطاء القروض، والاستثمار، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، لذلك نرى بأن هذا القطاع من أبرز

القطاعات الملتزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ولمعرفة الأثر الذي أحدثه تطبيق المعيار الدولي IFRS 9على الميزانية العمومية تم التطرق لكل بنك على حدا ومن ثم القطاع المصرفي ككل وفق ما يلي:

اسم المصرف	البيان	المبلغ ليرة سورية	الرسم البياني
بنك سورية والخليج	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16	47,542,983,471	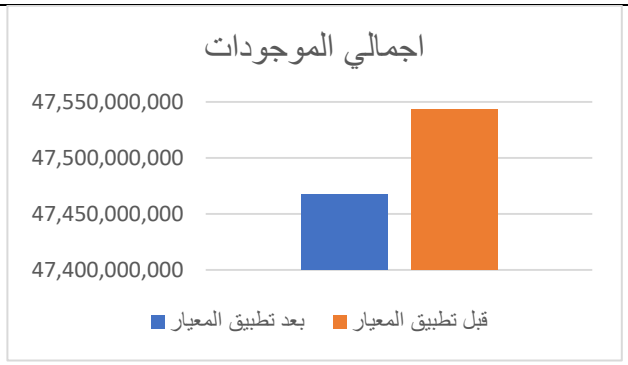
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	47,467,253,003	
فرنسبنك	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	118,717,555,411	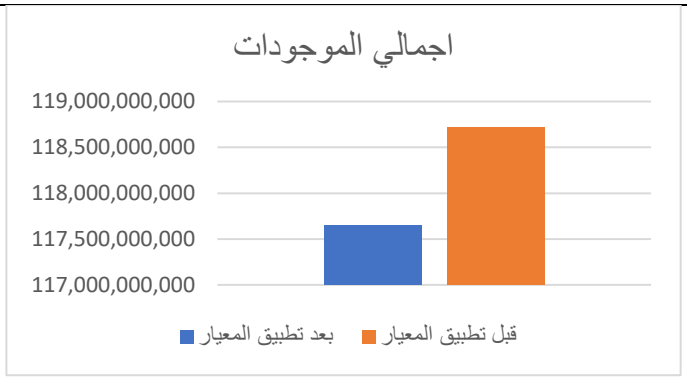
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	117,647,213,906	
البنك العربي	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	65,908,021,185	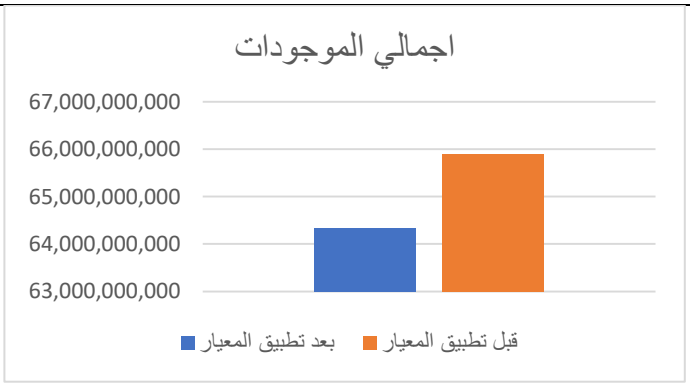
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	64,333,258,054	
بنك الائتمان الأهلي	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	120,513,889,727	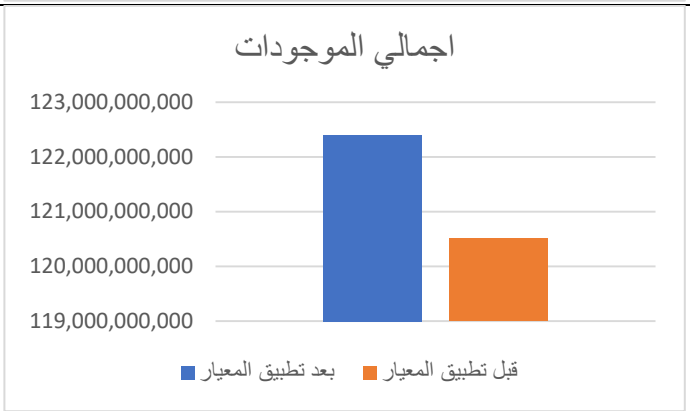
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	122,404,854,832	

بنك سورية والمهجر	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	170,198,556,908	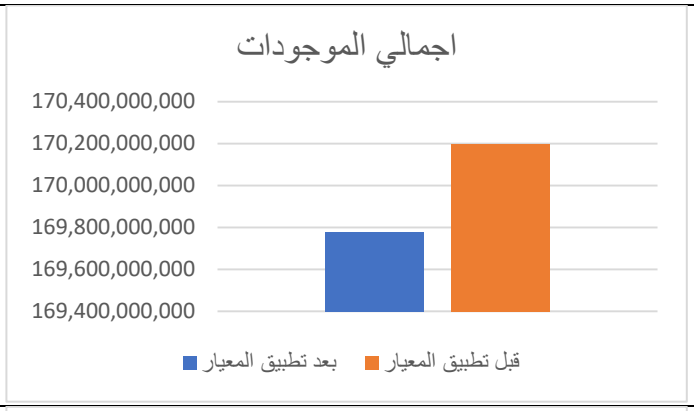
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	99,776,621,201	
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	155,883,799,028	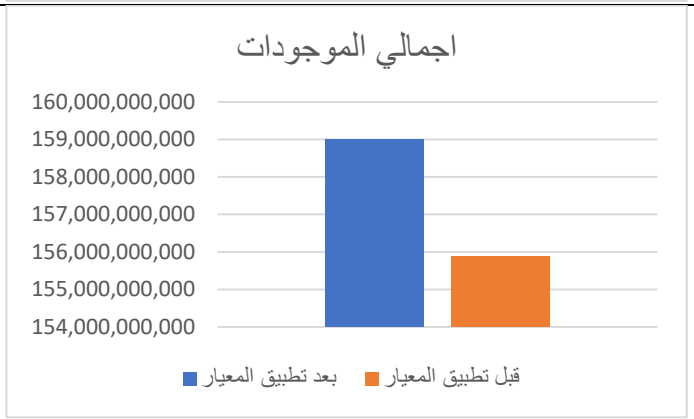
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	159,005,395,550	
بنك بيبلوس سورية	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	82,064,322,903	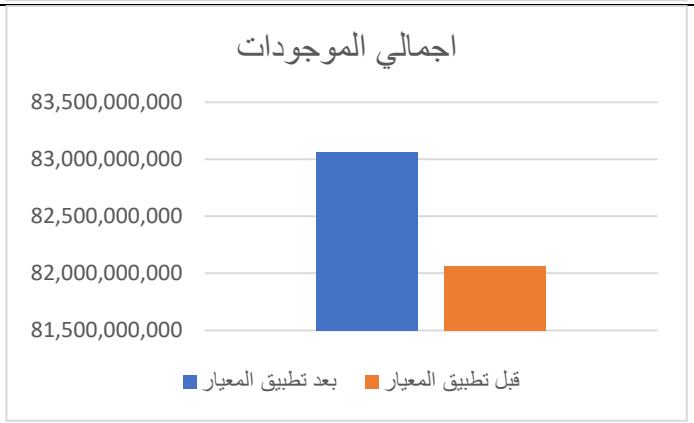
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	83,065,499,949	
بنك بيمو	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	305,442,124,207	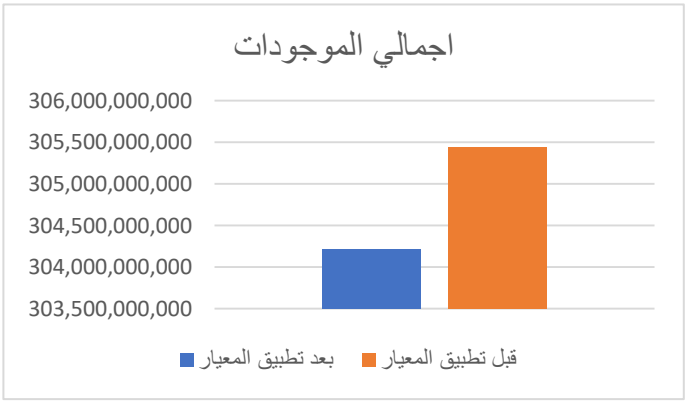
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	304,29,974,695	

بنك قطر الوطني - سورية	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم /9/	102,059,628,474	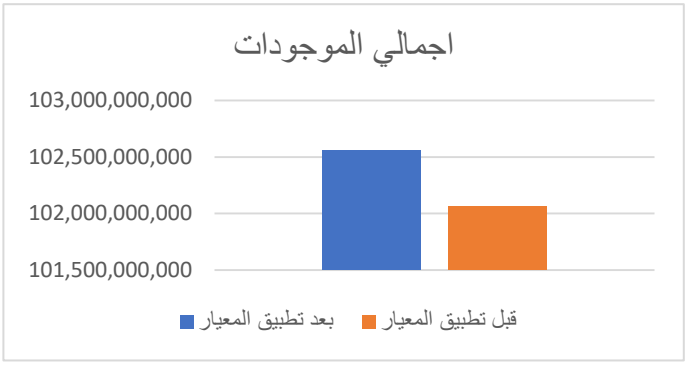
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	102,560,409,287	
بنك الشرق	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	66,879,598,570	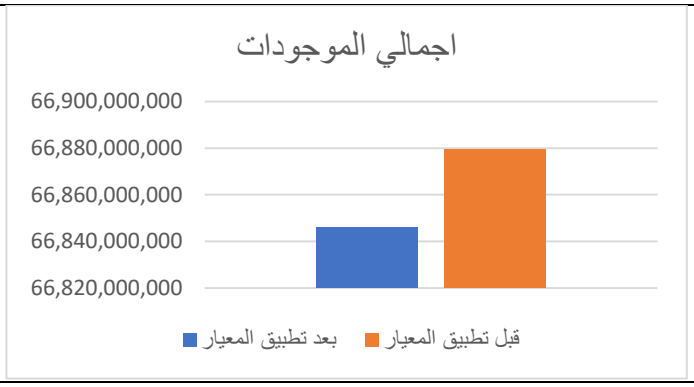
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	66,846,061,373	

بالنظر إلى الرسم البياني لكل بنك من البنوك الذي تضمنه الجدول السابق يظهر لنا جلياً بأن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 أدى إلى تغيرات في الموجودات لدى البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سواء زيادة او نقصان، وذلك بسبب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي أثر على قيمة الموجودات حيث تظهر قيمة الموجودات بالبيانات المالية بالصافي بعد تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. وقد تراوحت نسبة التغير لكل بنك وكانت أعلى نسبة انخفاض في البنك العربي حيث انخفضت الموجودات بنسبة 2.39% بينما زادت الموجودات في بنوك أخرى وكانت أعلى نسبة زيادة في المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 2% يليه بنك الائتمان الأهلي بنسبة 1.57%

اسم القطاع	البيان	المبلغ ليرة سورية	الرسم البياني
القطاع المصرفي	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	1,235,210,479,884	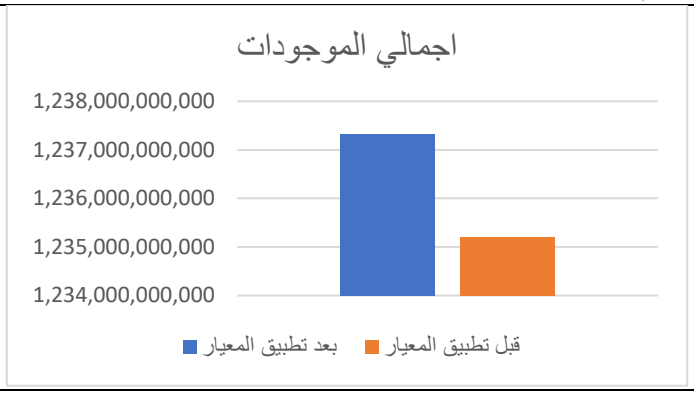
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	1,237,323,541,850	

وبالنظر إلى القطاع المصرفي ككل نلاحظ بأن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 أدى إلى زيادة الموجودات بمقدار 2,113,061,966 ليرة سورية، ونسبة هذا التغير بحدود 0.17%، فقد بلغ مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 مبلغ 1,235,210,479,884 ليرة سورية بينما ارتفع بعد تطبيق المعيار ليصل الى 1,237,323,541,850 ليرة سورية.

فيما يلي أهم الأصول المالية التي تأثرت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ضمن القطاع المصرفي:

- الأثر على الأرصدة لدى المصارف

اسم المصرف	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التغيير	نسبة التغير
بنك الشرق	2,211,373,377	2,210,858,781	(514,596)	(0.02%)
بنك الائتمان الأهلي	29,928,092,445	29,869,051,175	(59,041,270)	(0.20%)
بنك بيبلوس	24,782,593,525	24,742,081,558	(40,511,967)	(0.16%)
بنك بيمو	22,419,882,492	22,412,457,278	(7,425,214)	(0.03%)
فرنسبنك	31,452,388,826	31,460,448,730	8,059,904	0.03%
الدولي للتجارة والتمويل	40,720,593,187	36,227,518,765	(4,493,074,422)	(12.40%)
بنك قطر	5,792,044,555	5,790,798,473	(1,246,082)	(0.02%)
بنك سورية والمهجر	68,823,081,479	68,771,207,974	(51,873,505)	(0.08%)
سوريا والخليج	22,448,462,216	22,194,649,076	(253,813,140)	(1.14%)
البنك العربي	9,199,207,854	9,178,630,456	(20,577,398)	(0.22%)

يوضح الجدول السابق التغير في قيمة الأرصدة لدى المصارف قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 9، ويلاحظ انخفاض في كافة البنوك، كان أكبر انخفاض في المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 12.40%، يليه بنك سوريا والخليج بنسبة انخفاض 1.14%، وقد بلغ مجموع الانخفاض في البنوك مجتمعة 4,920,017,690.ليرة سورية وهو ما نسبته 1.91% تقريباً على مستوى البنوك مجتمعة، ويعود سبب الانخفاض إلى مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي تم الاعتراف به للأرصدة لدى المصارف لأول مرة نتيجة تطبيق المعيار الدولي IFRS 9. يتم الاعتراف بالمخصص ضمن الموجودات بعد تنزيله من مجموع الأرصدة لدى المصارف في البيانات المالية مما نجم عنه انخفاض في قيمة الأرصدة لدى المصارف.

- الأثر على إيداعات لدى المصارف

اسم المصرف	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التغيير	نسبة التغير
بنك الشرق	8,296,805,076	8,245,900,882	(50,904,194)	(0.62%)
بنك الائتمان الأهلي	24,040,764,508	23,330,988,054	(709,776,454)	(3.04%)
بنك بيبلوس	5,232,000,000	5,026,838,950	(205,161,050)	(4.08%)
بنك بيمو	70,748,487,856	70,207,609,642	(540,878,214)	(0.77%)
فرنسبنك	3,658,787,329	3,660,188,287	1,400,958	(0.04%)
الدولي للتجارة والتمويل	28,842,119,023	28,809,028,587	(33,090,436)	(0.11%)
بنك قطر	44,145,000,000	44,124,296,020	(20,703,980)	(0.05%)
بنك سورية والمهجر	30,290,040,070	29,642,120,255	(647,919,815)	(2.19%)
سوريا والخليج	1,196,480,000	1,175,049,726	(21,430,274)	(1.82%)
البنك العربي	23,076,615,891	22,601,260,615	(475,355,276)	(2.10%)

يوضح الجدول السابق التغير في قيمة الايداعات لدى المصارف قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 9، ويلاحظ انخفاض في كافة البنوك، كان أكبر انخفاض في بنك بيبلوس بنسبة 4.08%، يليه بنك الائتمان الاهلي بنسبة انخفاض 3.04%، وقد بلغ مجموع الانخفاض في البنوك مجتمعة 2,703,818,735 ليرة سورية وهو ما نسبته 1.14% على مستوى البنوك مجتمعة. ويعود سبب الانخفاض إلى مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي تم الاعتراف به للأيداعات لدى المصارف لأول مرة نتيجة تطبيق المعيار الدولي IFRS 9. يتم الاعتراف بالمخصص ضمن الموجودات بعد تنزيله من مجموع الإيداعات لدى المصارف في البيانات المالية مما نجم عنه انخفاض في قيمة الإيداعات لدى المصارف.

الأثر على تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)

اسم المصرف	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التغيير	نسبة التغير
بنك الشرق	23,273,382,547	23,324,391,842	51,009,295	0.22%
بنك الائتمان الأهلي	11,000,907,442	13,560,593,940	2,559,686,498	23.27%
بنك بيبلوس	23,989,947,107	25,241,907,117	1,251,960,010	5.22%
بنك بيمو	76,592,869,196	75,992,804,942	(600,064,254)	(0.78%)
فرنسبنك	26,095,662,683	26,992,543,892	896,881,209	3.44%
الدولي للتجارة والتمويل	22,161,784,623	25,443,199,806	3,281,415,183	14.81%
بنك قطر	6,450,644,695	7,006,898,399	556,253,704	8.62%
بنك سورية والمهجر	9,316,150,350	9,717,523,327	401,372,977	4.31%
سوريا والخليج	6,649,909,936	6,892,477,462	242,567,526	3.65%
البنك العربي	7,288,057,980	6,149,451,450	(1,138,606,530)	(15.62%)

يوضح الجدول السابق التغير في قيمة التسهيلات المباشرة بالصافي قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 9، ويلاحظ ازدياد في قيمة التسهيلات باستثناء البنك العربي حيث انخفضت القيمة بنسبة 15.62% وبنك بيمو بنسبة 0.78%، بينما كان أكبر زيادة تعود لبنك الائتمان الأهلي بنسبة 23.27% يليه المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 14.81%. وقد بلغ مجموع زيادة قيمة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك مجتمعة 7,502,475,618 ليرة سورية، وهو ما شكل زيادة بنسبة 3.53% على مستوى مجموع قيمة التسهيلات المباشرة بالصافي في البنوك مجتمعة. ويعود سبب زيادة التسهيلات الائتمانية إلى انخفاض مخصص الخسائر الائتمانية نتيجة تطبيق معايير ومتغيرات جديدة تم الالتزام بها من قبل البنوك لحساب مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق المعيار الدولي IFRS 9. يتم الاعتراف بالمخصص ضمن الموجودات بعد تنزيله من مجموع التسهيلات الائتمانية في البيانات المالية مما نجم عنه ازدياد في قيمة التسهيلات الائتمانية بالصافي.

5.1.2 قطاع الاتصالات:

اسم الشركة	البيان	المبلغ ليرة سورية	الرسم البياني
MTN	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	146,101,911,027	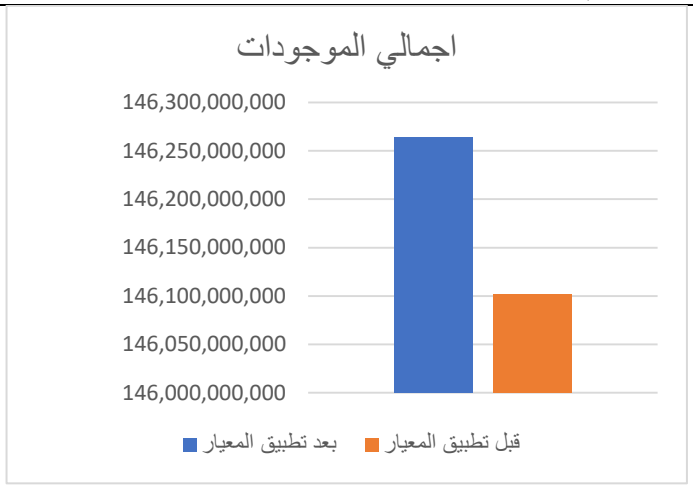
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	146,264,029,420	
سيريتل	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	187,105,437,964	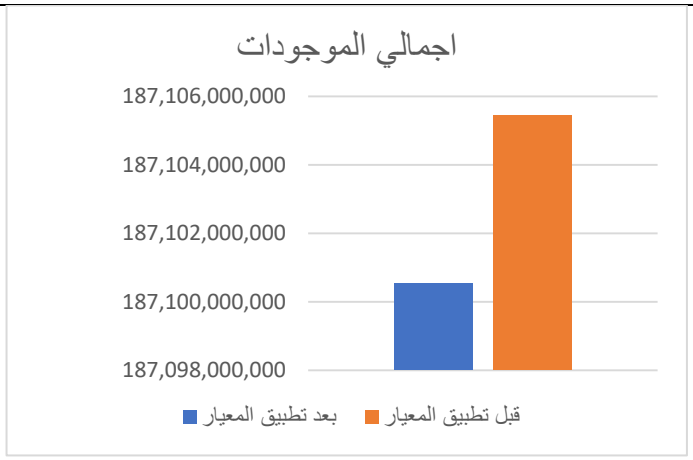
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	187,100,534,651	

وبالنظر إلى قطاع الاتصالات نلاحظ بأن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 أدى إلى تغييرات بسيطة في الموجودات حيث بلغ اجمالي التغير في القطاع مقدار 157,215,080 ليرة سورية ونسبة هذا التغير بحدود 0.05%. بلغ مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار مبلغ 333,364,564,071 بينما كان قبل تطبيق المعيار 333,207,348,991 ليرة سورية. لم يكن لتطبيق المعيار الدولي IFRS9 أثر جوهري بسبب أن الأصول المالية المملوكة من قبل شركات الاتصالات لا تقارن بحجم الأصول المالية المملوكة من قبل البنوك.

5.1.3 القطاع الصناعي:

اسم الشركة	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التغيير	نسبة التغير
الاهلية للزيوت	4,472,398,917	4,472,398,917	0	0%
اسمنت البادية	33,047,215,926	33,047,215,926	0	0%

يلاحظ انه لا يوجد تغير في القطاع الصناعي ناجم عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ويعود سبب ذلك إلى ضعف الخبرات الموجودة لدى هذه القطاعات لتطبيقه بالإضافة إلى أن حجم الأصول المالية المملوكة من قبل الشركات الصناعية لا يقارن بحجم الأصول المالية المملوكة من قبل البنوك.

ولدى المقارنة بين قطاعات عينة الدراسة نلاحظ بأن البنوك تمتلك النصيب الأكبر من التغيرالناجم عن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على الموجودات وذلك لأن قطاع البنوك يمتلك أصول مالية أكثر من غيره من القطاعات، كون أن هذه الأصول تمثل الخدمات التي تتعامل بها البنوك كي تحقق أرباحها من فوائد هذه الأصول المالية، بالإضافة إلى الخبرات والمؤهلات التي تمتلكها البنوك والمطلوبة من أجل احتساب مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة.

5.2 أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9على قائمة الدخل

5.2.1 أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9على صافي الربح

5.2.1.1 القطاع المصرفي:

اسم المصرف	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التغيير	نسبة التغير
بنك الشرق	507,227,870	316,295,071	(190,932,799)	(37.64%)
بنك الائتمان الأهلي	1,145,290,730	(296,897,977)	(1,442,188,707)	(125.92%)
بنك بيبلوس	1,235,128,534	(734,300,665)	(1,969,429,199)	(159.45%)
بنك بيمو	2,807,322,424	3,576,247,697	768,925,273	27.39%
فرنسبنك	227,806,386	43,824,176	(183,982,210)	(81%)
الدولي للتجارة والتمويل	1,359,929,008	664,689,405	(695,239,603)	(51.12%)
بنك قطر	591,588,481	630,986,561	39,398,080	6.66%
بنك سورية والمهجر	1,932,498,344	3,089,107,466	1,156,609,122	59.85%
سوريا والخليج	(1,173,870,611)	(1,388,831,891)	(214,961,280)	(18.31%)
البنك العربي	(2,233,627,218)	(1,481,755,320)	751,871,898	33.66%

يوضح الجدول السابق التغير في صافي الربح قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS 9، ويلاحظ تغيرات كبيرة في البنوك، حيث بلغت أعلى نسبة زيادة في صافي الربح بعد تطبيق المعيار في بنك سوريا والمهجر بنسبة 59.85% يليه البنك العربي 33.66% ثم بنك بيمو 27.39%. بينما انخفض صافي الربح في بنوك أخرى وكانت أعلى نسبة انخفاض في بنك بيبلوس حيث بلغت 159.45%، يليه بنك الائتمان الأهلي 125.92%. مما سبق نجد أن صافي الربح لكل البنوك مجتمعة قد انخفض بعد تطبيق المعيار بمقدار 1,979,929,425 ليرة سورية وهو ما يشكل نسبة قدرها 31.94% من صافي الربح قبل تطبيق المعيار. ويعود سبب تغير الأرباح بنسب معينة لكل بنك إلى مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي تم إعادة حسابه وفق المتغيرات والمعادلات الجديدة التي فرضها المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 والتي التزمت البنوك بتطبيقها.

5.2.1.2 قطاع الاتصالات:

اسم الشركة	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التغيير	نسبة التغير
سيريتل	58,605,590,070	58,886,316,207	280,726,137	0.479%
ام تي ان	8,225,202,528	8,225,202,528	0	0.0%

يلاحظ من الجدول السابق تغير صافي الربح فقط في شركة سيريتل بنسبة 0.479% حيث ازداد الربح بسبب استرداد بعض المخصصات والمؤونات التي كانت مشكلة قبل تطبيق المعيار. ونتيجة تطبيق المعيار تم إعادة حساب مصروف الخسائر الائتمانية والالتزام بالمتطلبات والمتغيرات الجديدة التي فرضها المعيار مما أدى إلى انخفاض مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة.

5.2.1.3 القطاع الصناعي:

اسم الشركة	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التغيير	نسبة التغير
الاهلية للزيوت	337,296,637	337,296,637	0	0%
اسمنت البادية	2,509,038,901	2,509,038,901	0	0%

يوضح الجدول السابق أن صافي الربح لدى القطاع الصناعي لم يتأثر بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، وعدم التأثر ناجم عن عدم تغير مبلغ مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي لم يتاثر بتطبيق المعيار الدولي الجديد.

5.3 نلاحظ من الجداول السابقة بأن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 أثر على أرباح البنوك عينة الدراسة بشكل أكبر من تأثر شركات الاتصالات بينما القطاع الصناعي لم يتأثر. إن تأثر رقم الأرباح ناجم عن رقمين أهمهما مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي تم احتسابه وفق المعايير الجديدة التي فرضها المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، أما الرقم الثاني ناجم عن تغير مصروف الضريبة نتيجة تغير الربح الضريبي. نلاحظ أن أغلب البنوك انخفضت أرباحها بشكل ملحوظ ويعود سبب انخفاض الأرباح إلى مصروف الخسائر الائتمانية للأصول المالية الذي تم حسابها لأول مرة عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 كالأرصدة والإيداعات لدى المصارف. أما قطاع الاتصالات والقطاع الصناعي فمن الممكن أن يعزى سبب عدم تأثرهم بشكل كبير يعود إما لأن الشركات لم تلتزم بالمعايير الجديدة التي فرضها المعيار الجديد أو أن حجم الأصول المالية لديهم لاتقارن بحجم الأصول المالية التي تمتلكها البنوك.

5.4 أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على حقوق الملكية

5.4.1 القطاع المصرفي:

اسم القطاع	البيان	المبلغ ليرة سورية	الرسم البياني
القطاع المصرفي	مجموع الموجودات قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	241,397,372,363	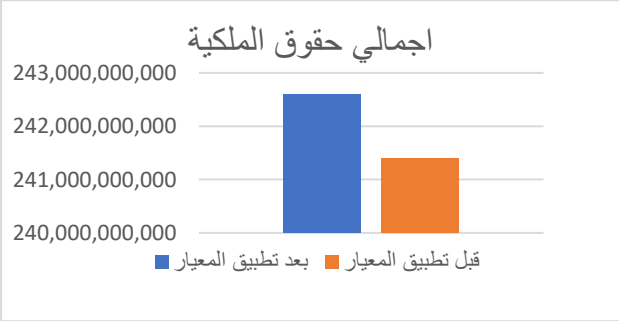
	مجموع الموجودات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	242,593,996,366	

بالنظر إلى القطاع المصرفي ككل نلاحظ بأن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 نجم عن تطبيقه زيادة حقوق الملكية بمقدار 1,196,624,003 ليرة سورية، وهي مبالغ لم تكن لتتأثر لولا تطبيق المعيار الدولي IFRS 9، ونسبة هذا التغير بحدود 0.50%.

بلغ مجموع حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار IFRS 9 مبلغ 241,397,372,363 ليرة سورية، بينما ارتفعت حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار 242,593,996,366 ليرة سورية.

نلاحظ مما سبق أن مبلغ تغير الأرباح لدى البنوك لا يساوي مبلغ تغير حقوق الملكية والسبب يعود إلى تطبيق المعيار بأثر رجعي عن عام 2017 حيث تم تعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة لعام 2018.

أيضاً مبلغ تغير الموجودات لا يطابق مبلغ تغير حقوق الملكية يعود السبب في ذلك إلى أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 لم ينحصر على الموجودات فقط المطلوبات تاثرت بتطبيقه من خلال حساب مخصصات متنوعة والذي يتم حسابه وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ويرتبط بالأصول المالية التي يعترف بها خارج الميزانية العمومية.

5.3.2 قطاع الاتصالات:

اسم الشركة	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التغيير	نسبة التغير
سيريتل	132,941,822,553	132,939,437,797	(2,384,756)	(0.002%)
ام تي ان	10,734,159,249	10,721,133,590	(13,025,659)	(0.12%)

يلاحظ وجود تأثر طفيف على حقوق الملكية في قطاع الاتصالات، حيث بلغت نسبة التغير الإجمالي على القطاع زيادة بنسبة 0.011% وبمقدار تغير 15,411,415 ليرة سورية.

5.4.2 القطاع الصناعي:

اسم الشركة	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التغيير	نسبة التغير
الاهلية للزيوت	4,169,398,854	4,169,398,854	0	0%
اسمنت البادية	10,150,191,730	10,150,191,730	0	0%

لم يتغير مبلغ حقوق الملكية للقطاع الصناعي، نتيجة أن صافي الربح لم يتأثر بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الدولي IFRS 9، وذلك لانه لم يكن هناك تعديل لمصروف الخسائر ائتمانية المتوقعة في الشركات الصناعية عينة الدراسة.

من الجداول السابقة نلاحظ أن البنوك اكثر القطاعات التي التزمت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، وتأثر رقم حقوق الملكية نجم عن تغير الأرباح بالإضافة إلى تعديل الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية عام 2018 بعد تطبيق المعيار الدولي الجديد.
إلا أنه بعض البنوك زادت حقوقها الملكية بينما بعضها نقصت نتيجة نقص الأرباح التي تأثرت بمصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي تم حسابه وفق المعيار الدولي الجديد، بالإضافة إلى أثر مصروف صريبة الدخل الذي تاثر بتأثر الربح الضريبي الذي تعدل نتيجة تعديل مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة.

5.5 أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على معدل العائد إلى الموجودات ومعدل العائد إلى حقوق الملكية:
يعتبر هذان المعدلان من المؤشرات الهامة لأصحاب الملكية والمساهمين، حيث يقيسان معدل العائد المتحقق من استثمار أموال المساهمين ويعد من الكفاءة المصرفية تحقيق أرباح تتراوح بين (5–20%) في الظروف الطبيعية للقطاعات المالية أي الفترات التي لا تشهد أزمات. كلما كان المؤشر مرتفعاً دّل ذلك على كفاءة التوظيف والاستثمار وتحقيق أرباح للمساهمين. ويتم حساب المعدلين وفق المعادل التالية:

معدل العائد إلى الموجودات = الربح القابل للتوزيع / مجموع الموجودات.

معدل العائد إلى حق الملكية = الربح القابل للتوزيع / حقوق الملكية.

5.4.1 القطاع المصرفي:

اسم المصرف	معدل العائد على الموجودات قبل تطبيق المعيار	معدل العائد على الموجودات بعد تطبيق المعيار	معدل العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار	معدل العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار
بنك الشرق	0.76%	0.47%	4.04%	2.53%
بنك الائتمان الأهلي	0.95%	(0.24%)	4.18%	(1.08%)
بنك بيبلوس	1.51%	(0.88%)	5.24%	(3.00%)
بنك بيمو	0.92%	1.18%	9.20%	12.02%
فرنسبنك	%0.19	0.04%	1.07%	0.22%
الدولي للتجارة والتمويل	0.87%	0.42%	7.63%	3.34%
بنك قطر	0.58%	0.62%	0.83%	0.87%
بنك سورية والمهجر	1.14%	1.82%	8.29%	12.49%
سوريا والخليج	(2.47%)	(2.93%)	(206.61%)	(260.91%)
البنك العربي	(3.39%)	(2.30%)	(17.56%)	(13.51%)

يوضح الجدول السابق التغير في معدلات العائد للموجودات قبل وتطبيق المعيار IFRS 9 لكل بنك، حيث يلاحظ انخفاض معدل العائد على الموجودات في أغلب البنوك باستثناء بنك بيمو وبنك سوريا والمهجر، وأيضا انخفضت خسائر البنك العربي بالتالي تحسن معدل العائد على الموجودات لكنه ظل خاسراً. انخفض معدل العائد في بقية البنوك بنسب متفاوتة، وكان متوسط العائد للموجودات للبنوك يبلغ 0.11% وأصبح بعد تطبيق المعيار سالباً ليحقق (0.18%)، أي ان المعدل انخفض وأصبح سالباً ويعود سبب الانخفاض إلى زيادة قيمة الموجودات لكافة البنوك المجتمعة حيث انخفض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وبالتالي زادت قيمة الموجودات وأهم الأصول المالية التي زادت قيمتها هي حساب التسهيلات الائتمانية نتيجة انخفاض مخصص الخسائر الائتمانية الذي يتم تنزيله من قسمة التسهيلات الائتمانية ضمن بيان المركز المالي للبنوك.

أما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية نجد تحسن في بنك بيمو وبنك قطر وبنك سوريا والمهجر، فيما حققت بقيت البنوك تراجعاً في معدل العائد على حقوق الملكية بنسب متفاوتة، وكان متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك مجتمعة سالباً بنسبة (18.37%) وأصبح بعد تطبيق المعيار سالباً (24.7%).

جاء المعيار ليبين أهمية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الأصول المالية مما نعكس على أداء الشركة بشكل أقرب ما يكون إلى الدقة، كونه أخذ بعين الاعتبار احتمالية تعثر الأصول المالية ذات المخاطر المنخفضة. مما أثر بشكل واضح على بيان المركز المالي من خلال أثره على قيمة الأصول والمطاليب.

5.4.2 قطاع الاتصالات:

اسم المصرف	معدل العائد على الموجودات قبل تطبيق المعيار	معدل العائد على الموجودات بعد تطبيق المعيار	معدل العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار	معدل العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار
سيريتل	31.47%	31.32%	44.30%	44.08%
ام تي ان	5.62%	5.63%	76.72%	76.63%

يلاحظ وجود تغييرات طفيفة على معدلات العائد في شركات الاتصالات قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS 9 ويعود سبب ذلك إلى أن قطاع الاتصالات لم تتأثر بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 كونه لايوجد لديها أدوات مالية كالتي تمتلكها البنوك.

5.4.3 القطاع الصناعي:

لم يتأثر معدل العائد على الموجودات أو معدل العائد على حقوق الملكية وذلك بسبب أن الشركات الصناعية لم يتغير مجموع موجوداتها أو حقوق ملكيتها لأنه لم يتغير الربح نتيجة عدم تغير مصروف الخسائر الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الدولي IFRS 9.

نتائج الدراسة:

1- التزمت البنوك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 من خلال مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة المعترف به في البيانات المالية، الأمر الذي أدى إلى إضافة معلومات محاسبية أكثر دقة وتلامس الواقع حول احتمالية التعثر للأصول المالية ذات المخاطر المنخفضة. بالتالي اثبات المركز المالي للبنوك بشفافية ووضوح أقرب ما تكون للواقع تفيد المستثمرين ومحللي القوائم المالية.

2- لم يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 من قبل الشركات الصناعية، إما لانها لاتملك المؤهلات الكافية والمعلومات التاريخية والمستقبلية الخاصة بالذمم المدينة لديها أو لأن حجم الأصول المالية لديها صغير ولا يقارن بالبنوك.

3- تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 من قبل شركات الاتصالات، إلا أن تأثيره كان طفيف على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وذلك لأن الشركة كانت تعترف بمخصصات أكثر من الواجب الاعتراف للزبائن ذات المخاطر المنخفضة عملاً بقررات الإدارة لذا لم تتأثر تلك الشركات بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبق من قبل IFRS 9.

4- أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 إلى توحيد المنهجية والطرق والآليات المتبعة في الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية، لدى البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كونها تخضع لتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 الصادرة بالقرار رقم 4 /م.ن/ تاريخ 4 شباط 2019.

5- أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 إلى إظهار حجم أقل لبعض الأصول المالية كالايداعات لدى المصارف بسبب الاعتراف بمخصص خسائر ائتمانية لها لأول مرة عند تطبيق المعيار الجديد. بينما التسهيلات الائتمانية زادت قيمتها لدى أغلب البنوك بسبب أن البنوك كانت تعترف قبل تطبيق المعيار بمخصصات للمقترضين أصحاب المخاطر المنخفضة أكثر مما يجب تبعاً لتعليمات وقرارات الإدارة، مما أدى إلى زيادة قيمة الموجودات نتيجة انخفاض قيمة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

6- أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 إلى إظهار حقوق الملكية بقيمة أكبر لدى بعض البنوك بينما انخفضت قيمة حقوق الملكية في بنوك أخرى وذلك بسبب تغير صافي الربح بعد تطبيق المعيار بالإضافة إلى تعديل الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية نتيجة تطبيق المعيار بأثر رجعي.

7- أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 إلى تغير صافي الربح للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويعود السبب في ذلك الى أنه بعد تطبيق المعيار زاد مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة لبعض البنوك بينما انخفض لدى بنوك أخرى.

8- أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 إلى وجود أثر واضح على مؤشر العائد إلى الموجودات بسبب التغيرات التي حدثت لقيمة الموجودات وصافي الربح لدى البنوك.

9- أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 إلى وجود أثر واضح على مؤشر العائد إلى حقوق الملكية بسبب التغيرات التي حدثت لقيمة حقوق الملكية وصافي الربح لدى البنوك.

التوصيات:

1. على الجهات المعنية زيادة رؤوس أموال المصارف لمواجهة الزيادة المتوقعة في المخصصات نتيجة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 بعنوان الأدوات المالية الاعتراف والقياس.
2. يجب على المصارف بناء قاعدة بيانات لكافة العملاء لديها وتطوير سياساتها وأنظمتها الداخلية ووضع خطط لتقييم المخاطر الائتمانية المتوقعة بشكل دقيق بما يتلاءم مع متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9.
3. إصدار جمعية المحاسبية القانونيين في سورية دليل أو شروحات دورية لمواكبة معايير التقارير المالية الدولية ذات الشأن عموماً، وشرح معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 خصوصاً، نظراً لأهميته على قطاع المصارف.
4. قيام مصرف سورية المركزي بشكل دوري بتحديث المؤشرات الاقتصادية وتزويد المصارف بها لكي يتم استخدامها في احتساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بمافي ذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

المراجع العربية:

1. بن سعيد، أمين، عبد الرحيم، ناديا وآخرون، دراسة مقارنة لمحاسبة الأدوات المالية بين المعيار IFRS 9 والمعيار IAS 39 ومتطلبات التطبيق في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 1، 2021.
2. أحمد محمد، صلاح ،عبد الله حامد، محجوب، دراسة تحليلية للاثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد التاسع، المجلد الأول، 2017.
3. الجغيبر، سعد أحمد طاهر، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي على إدراة الأرباح دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق عمان الدولي، رماح للبحوث والدراسات، العدد 55، 2021.
4. ناصر، داليا عباس، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية "9" الأدوات المالية على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 3، 2019.
5. الحيط، فراس، شبيطة، محمد فوزي، أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد 17، العدد 03، 2019.
6. شيخي، بلال، ناصر الرجى، منصور، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2016.
7. محمد جاسم، مهند، أركان، عبد الله، استخدام المصارف لأنموذج Kida للتنبؤ بالفشل المالي للشركات وتأثيره على الإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمان المتوقعة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 9: دراسة وصفية تحليلية لعينة من المصارف الخاصة والشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 37، 2022.
8. لباز، الأمين، زرقط، فايزة، دور نموذج الخسائر الائتمان المتوقعة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS 9 في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 11، العدد 4، 2021.
9. محمد غنام، أحمد، عودة الخالدي، طارق، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2021.

المراجع الأجنبية:

10. Price Water House Coopers (PWC) LLP, IFRS manual of accounting -2009 Global guide to international Financial Reporting Standard, published by CCH a Wolters Kluwer business, South Asian Reprint Editions, 2009.
11. Sharif, Mohamad, Salim, MD & others, Adopting of International Financial Reporting Standard in Bangladesh: Benefits and Challenges, journal of finance and accounting, Issue No. 22-1697-2847, Vol.No.13,2005.
12. ISA, Mohd Yaziz, Adopting of IFRS 9 Improves Reporting, Path Bulletin, Issue No. 39, 2018.
13. Muzyka, Masha, The Impact of ECL's Financial Reporting, Moody's Analytics, 2017.
14. Alaadin, Dalia, The Impact of Recognition and Measurement of Credit Losses According to the Standard IFRS 9 on Earnings Management in Egyptian Banks A Field Study, Master Thesis, 2020.
15. Hassouba, Karim Mansour Ali, The impact of the credit expected loss model under IFRS 9 on loan loss recognition timeliness: early evidence from the Egyptian Banks, faculty of Commerce, Vol.2, No.2, Part 1, July 2021.
16. M.M.A, Shehata, the implications of the accounting evaluation of credit Looses in light of compatibility between IFRS 9 and Basel III decisions on the classification of bank loan portfolio: an applied study on Egyptian commercial banks, Scientific Journal of Accounting studies Suez Canal University, Egypt, Volume1, 2019.
17. T.G,Yasas, H.A.P.L, Perera, , The impact of IFRS Adoption on Quality of Accounting Information: Evidence From Sri Lanka, Kelaniya Journal of Management, Vol. 08, Issue 01, 2019.
18. Ntaikou, Despoina, Vousinas, Georgios & others, The expected impact of IFRS 9 on the Greek Banking System's Financial performance: some theoretical considerations and insights, National Conference of the financial Engineering and Banking Society, Athenas, Greece, 2018.
19. Farkes.Z, Novotny, The Interaction of the IFRS 9 Expected Credit Loss approach with Supervisory Rules and implications for financial stability, Accounting in Europe, Volume 13, Number 2, 2016.
20. Gope, Arjun, Classification and measurement of financial Instruments: IFRS 9, CRT,Vol. 6, Issue No. 1, ISSN 2320- 2880, 2018.
21. IFRS 9, January 2014 and is effective for most companies that report under IFRS since 1 Jan